Document: EB 2008/93/INF.4
Date: 19 March 2008
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

عمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لدعم أقل البلدان نموا

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والتسعون
روما، 24–25 أبريل/نيسان 2008

للعلم

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للعلم.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Imogen Wiles
مستشار وسائل الإعلام لدى مساعد الرئيس للشؤون الخارجية
رقم الهاتف: 2622 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: i.wiles@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

عمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لدعم أقل البلدان نموا

أولاً – الخلفية

1- كان مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي انعقد في بروكسل في 14–20 مايو/أيار 2001 قد اعتمد برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للعقد (A/CONF.191/11) 2001–2010. ويتمثل هدف البرنامج في إحراز تقدم كبير نحو تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية وغايته المتمثلة في تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام 2015، وذلك من خلال التزامات سبعة محددة هي:

(أ) وضع إطار للسياسة العامة يكون محوره الإنسان؛
(ب) تشجيع حسن التسيير على الصعيدين الوطني والدولي؛
(ج) بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛
(د) بناء القدرات الإنتاجية بما يجعل العولمة تعمل لصالح أقل البلدان نموا؛
(هـ) تعزيز دور التجارة في التنمية؛
(و) تقليل أسباب الضعف وحماية البيئة؛
(ز) حشد الموارد المالية.

2- ويسلّم برنامج عمل بروكسل بأن غالبية الفقراء في معظم أقل البلدان نموا يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون لتحصيل الرزق على الزراعة وما يتصل بها من أنشطة التجارة والخدمات وأعمال تحويل المنتجات الزراعية.

3- وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة ثلاثة قرارات تتصل ببرنامج عمل بروكسل وذلك في 12 يوليو/تموز 2001 (القرار 279/55) و24 ديسمبر/كانون الأول 2001 (القرار 227/56) و20 ديسمبر/كانون الأول 2002 (القرار 276/57). أما أول هذه القرارات فقد أقرّ إعلان وبرنامج عمل بروكسل، بينما عمد القراران الثاني والثالث، في جملة أمور، إلى دعوة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف إلى إدماج الجهود الرامية إلى تنفيذ إعلان بروكسل وبرنامج عمل العقد 2001–2010 لصالح أقل البلدان نموا، في إطار برامج عملها وكذلك في العمليات الحكومية الدولية التي تضطلع بها.

4- ونتيجة لهذه القرارات، أقر المجلس التنفيذي للصندوق في سبتمبر/أيلول 2003 توصية (EB 2003/79/R.33/Rev.1) ترمي إلى ما يلي:

(أ) مواصلة ما يوليه الصندوق في برنامجه وأنشطته من اهتمام خاص لمسائل أقل البلدان نموا، والتشديد على فعالية تنفيذ برنامج عمل بروكسل في إطار ولايته؛
(ب) العناية بمراعاة برنامج عمل بروكسل في صياغة برنامج الصندوق وأنشطته وفي العمليات الحكومية الدولية التي يضطلع بها، وذلك وفق ما دعا إليه قرارا الجمعية العامة 227/56 المؤرخ 24 ديسمبر/كانون الأول 2001 و276/57 المؤرخ 20 ديسمبر/كانون الأول 2002.

5- كما لاحظ المجلس التنفيذي أن معظم التزامات أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين في برنامج عمل بروكسل إنما يتابعها الصندوق بكفاءة من خلال الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002–2006، وأن الصندوق، خلال السنوات الخمس والعشرين الأولى من عمله، قدم لأقل البلدان نموا 39 في المائة مما يتيحه من تمويل، مما يشكل 46 في المائة من برنامج عمله.

ثانيا – التطورات الأخيرة

6- في 16 ديسمبر/كانون الأول 2007، اتخذت الجمعية العامة قرارا جديدا (هو القرار 203/62) حول مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. وفي هذا القرار، دعت الجمعية العامة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف التي لم تقم بعد بإدماج الجهود الرامية إلى تنفيذ إعلان بروكسل وبرنامج عمل العقد لصالح أقل البلدان نموا في برامج عملها، إلى القيام بذلك والى تقديم تقرير عما تحرزه من تقدم في التنفيذ، وذلك باستخدام معايير ومؤشرات قابلة للقياس تستند إلى أهداف برنامج العمل وغاياته المحددة.

7- وقد وجُهت أنظار الصندوق إلى القرار 203/62 برسالة مؤرخة 8 يناير/كانون الثاني 2008 موجهة من شيخ سيدي ديارا، وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذه الرسالة، طُلب إلى الصندوق أن يعرض التوصيات المذكورة على هيئته الرئاسية وأن يدرجها في برنامج عمله.

ثالثا – سجل عمل الصندوق فيما يتعلق بأقل البلدان نموا

8- منذ عام 1978، تمت الموافقة على 359 مشروعا في أقل البلدان نموا، مما يساوي 47 في المائة من مجموع مشاريع الصندوق خلال السنوات الثلاثين الماضية. وقد بلغت قيمة هذه المشاريع ما مجموعه 4.02 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 40 في المائة من تمويل الصندوق لجميع المشاريع. أما القيمة الإجمالية العامة للمشاريع المخصصة لأقل البلدان نموا، بما في ذلك المشاريع الممولة من الصندوق ومن التمويل المشترك، فقد بلغت 9.3 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 35 في المائة في الرقم الإجمالي لجميع المشاريع.

9- وفي سبتمبر/أيلول 2003، عندما نظر المجلس التنفيذي آخر مرة في دور الصندوق إزاء أقل البلدان نمواً، كان تمويل الصندوق لهذه البلدان يبلغ 187.3 مليون دولار أمريكي. وأُبلغ المجلس التنفيذي وقتها أن الصندوق، خلال السنوات الخمس والعشرين الأولى من عمله، نقل إلى أقل البلدان نموا 39 في المائة من معونته الإنمائية، بما يشكل 46 في المائة من برنامج عمله. وفي 2001، وافق المجلس التنفيذي على ما مجموعه 159 مليون دولار أمريكي من القروض لأقل البلدان نمواً. وفي 2002، وعلى الرغم من أن قيمة هذه القروض كانت أقل بعض الشئ حيث بلغت 130 مليون دولار أمريكي بسبب انخفاض عام في برنامج العمل، حوفظ على النسبة نفسها في الإقراض لصالح أقل البلدان نمواً (الفقرة 5 من الوثيقة EB 2003/79/R.33/Rev.1).

10- ومنذ عام 2003، استمر الصندوق في زيادة ما يقدمه من تمويل لأقل البلدان نموا حيث ارتفع هذا التمويل من 187.3 مليون دولار أمريكي في عام 2003 إلى 252.2 مليون دولار أمريكي في عام 2007، أي بزيادة نسبتها 35 في المائة بالمقارنة مع عام 2003، أو بما يساوي 44.5 في المائة من مجموع المشاريع التي مولها الصندوق في 2007.

11- ويبين الجدول أدناه تفاصيل أنواع المشاريع المضطلع بها في أقل البلدان نموا خلال السنوات الثلاثين الماضية:

نوع المشروع	*التمويل الذي أقره الصندوق، بالدولارات الأمريكية*	*النسبة المئوية من إجمالي تمويل الصندوق*	*عدد المشاريع*	*النسبة المئوية من عدد المشاريع*
التنمية الزراعية	1 258 718	31	125	35
خدمات الائتمان والخدمات المالية	416 381	10	32	9
مصايد الأسماك	60 236	1	14	4
الري	324 504	8	26	7
الثروة الحيوانية	133 951	3	16	4
التسويق/التخزين/التحويل	129 596	3	8	2
قروض البرامج	130 733	3	9	3
البحوث/الإرشاد/التدريب	193 089	5	18	5
التنمية الريفية	1 372 888	34	111	31
المجموع[أ]	**4 020 096**	**100**	**359**	**100.0**

[أ] من الممكن ألا تتفق المجاميع مع الأرقام التفصيلية بسبب التدوير.

رابعا – خاتمة

12- يواصل الصندوق تكريس كثير من اهتمامه لأقل البلدان نموا في إطار سعيه لتمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر. وقد حافظ الصندوق على حصته من الدعم المالي الذي يقدم لأقل البلدان نموا، فقد زاد في عام 2007 من تمويله لهذه البلدان بنسبة 35 في المائة بالمقارنة مع عام 2003، الأمر الذي يتمشى مع نمو برنامج عمل الصندوق عموما.

13- ويرد رفق هذه الوثيقة، للعلم، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 203/62 المتخذ في 19 ديسمبر/كانون الأول 2007، مقترنا بنسخة من رسالة شيخ سيدي ديارا المؤرخة 8 يناير/كانون الثاني 2008.

رسالة مؤرخة 8 يناير/كانون الثاني 2008 موجهة
إلى السيد لينارت بوغه،
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
من شيخ سيدي ديارا
وكيل الأمين العام والممثل السامي لشؤون أقل البلدان نموا
والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية

عزيزي السيد بوغه،

بتاريخ 19 ديسمبر/كانون الأول 2007، اتخذت الجمعية العامة قرارها 203/62 (أنظر المرفق) حول مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

وتتضمن الفقرات 13 إلى 19 من القرار توصيات محددة موجهة إلى مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية حول تعزيز تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا خلال الفترة المتبقية من العقد، توخيا لتحقيق أهدافه ومقاصده ضمن الإطار الزمني المتفق عليه. وأرجو أن تنقلوا هذه التوصيات إلى الهيئة الرئاسية للصندوق وأن تدرجوها في برنامج عملكم كمنظمة أو وكالة.

وفي حال وجود أية مسائل تود المنظمة/الوكالة الاستفسار عنها، يرجى الاتصال بالسيدة Zamira Eshmambetova على رقم الهاتف: 5225-367 (917)، أو الفاكس: 3415-367 (917) أو على البريد الإلكتروني: eshamambetova@un.org .

المخلص
(توقيع)
شيخ سيدي ديارا
وكيل الأمين العام والممثل السامي

الأمم المتحدة
A/62/422/Add.1
الجمعية العامة
Distr.: General
10 December 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند 57 (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة تامار **تشيتانافا** (جورجيا)

أولا – مقدمة

1 - عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند 57 من جدول الأعمال (انظر A/62/422، الفقرة 2). واتُخذ إجراء بشأن البند الفرعي (أ) في الجلستين 25 و 33 المعقودتين في 8 تشرين الثاني/نوفمبر، و 7 كانون الأول/ديسمبر 2007. ويرد سرد لنظر اللجنة في هذا البند الفرعي، في المحضرين الموجزين ذوَي الصلة (A/C.2/62/SR.25 و 33).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/62/L.24 و A/C.2/62/L.58

2 - في الجلسة 25 المعقودة في 8 تشرين الثاني/نوفمبر، قدم ممثل باكستان، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، مشروع قرار بعنوان ''مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا'' (A/C.2/62/L.24)، فيما يلي نصه:

* يصدر حاليا تقرير اللجنة عن هذا البند في ثلاثة أجزاء، تحمل الرموز A/62/422 و Add.1 و Add. 2.

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى إعلان بروكسل وبرنامج عمل العقد 2001-2010 لصالح أقل البلدان نموا،

"وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وبخاصة الفقرة 15 منه، التي تعهد فيها رؤساء الدول والحكومات بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا،

"*وإذ تشير كذلك* إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005،

"*وإذ تشير* إلى قراريها 211/61 المؤرخ 20 كانون الثاني/ديسمبر 2006 و 1/61 المؤرخ 19أيلول/سبتمبر 2006،

"وإذ تعيد تأكيد قرارها 265/60 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2006 بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

"وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2004 بشأن موضوع "تعبئة الموارد والبيئة المؤاتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد 2001-2010 لصالح أقل البلدان نموا"،

"*وإذ تحيط علما أيضا* بإعلان اسطنبول بشأن أقل البلدان نموا: حان وقت العمل، الذي اعتُمِد في المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً المعقود في تركيا يوميّ 9 و 10 تموز/يوليه 2007 وكان موضوعه "جعل العولمة تعمل لصالح أقل البلدان نموا"،

"*وإذ تؤكد من جديد* أن برنامج العمل يشكل إطار عمل أساسيا لإقامة شراكة عالمية قوية تهدف إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا،

"1 - *تحيط علما* بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد 2001-2010 لصالح أقل البلدان نموا؛

"2 - ***تحيط علما أيضا*** بتقرير الأمين العام عن استراتيجية الدعوة بشأن التنفيذ الفعال وفي حينه لبرنامج عمل العقد 2001-2010 لصالح أقل البلدان نموا؛

"3 - ***تشير إلى*** المساهمات المقدمة خلال التحضير لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد 2001-2010 لصالح أقل البلدان نموا، بما في ذلك استراتيجية كوتونو لمواصلة تنفيذ برنامج عمل العقد 2001-2010 لصالح أقل البلدان نموا بوصفها مبادرة تمسك بزمامها وتقودها أقل البلدان نموا؛

"4 - ***تعيد تأكيد التزامها*** بالإعلان الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل، والذي تعهدوا فيه من جديد بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا عن طريق إحراز تقدم في بلوغ الأهداف المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق السلام والتنمية؛

"5 - ***لا تزال يساورها القلق*** إزاء التقدم غير الكافي والمتفاوت الذي أُحرز حتى الآن في تنفيذ برنامج العمل وتؤكد على ضرورة معالجة مواطن الضعف في تنفيذه في الوقت المناسب وبكفاءة؛

"6 - ***تؤكد*** أن من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بفعالية في أقل البلدان نموا عن طريق الوفاء، في الوقت المناسب على وجه الخصوص، بالالتزامات السبعة لبرنامج العمل؛

"7 - ***تؤكد من جديد*** أن إحراز تقدم في تنفيذ برنامج العمل سيتطلب التنفيذ الفعال للسياسات والأولويات الوطنية من أجل النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، وكذلك إقامة شراكة قوية وملتزم بها بين تلك البلدان وشركائها في التنمية؛

"8 - ***تشدد*** على أن أقل البلدان نموا وشركاءها في التنمية يتعين عليها، من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل الاسترشاد، بنهج متكامل، وبشراكة حقيقية أوسع نطاقا، وبمبدأ تولي البلدان لزمام أمورها بنفسها، وتوخي اعتبارات السوق، واتخاذ إجراءات عملية المنحى؛

"9 - ***تحث*** أقل البلدان نموا على تعزيز تنفيذ برنامج العمل عن طريق أطرها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر

والتقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيثما توجد؛

"10 - ***تحث*** الشركاء في التنمية على أن ينفذوا التزاماتهم الواردة في برنامج العمل تنفيذا كاملا وفي الوقت المناسب وأن يبذلوا المزيد من الجهود لزيادة دعمهم المالي والتقني لتنفيذ برنامج العمل؛

"11 - ***تشجع*** نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين ومؤسسات بريتون وودز والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وسائر الشركاء في التنمية على مساعدة أقل البلدان نموا في تحويل أهداف برنامج العمل وغاياته إلى إجراءات محددة في ضوء الأولويات الإنمائية الوطنية لتلك البلدان؛

"12 - ***تدعو*** المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف التي لم تقم بعد بإدماج تنفيذ إعلان بروكسل وبرنامج العمل في صلب برامج عملها وعملياتها الحكومية الدولية، و لم تقم بعد، في إطار ولاية كل منها، ببرمجة متعددة السنوات لإجراءات تكون في صالح أقل البلدان نموا، إلى القيام بذلك؛

"13 - ***تؤكد*** الحاجة إلى أن يجري، في سياق الاستعراضات العالمية السنوية، على النحو المتوخى في برنامج العمل، تقييم تنفيذ برنامج العمل في كل قطاع على حدة، وتدعو، في هذا الصدد، منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية ذات الصلة إلى القيام، وفقا لولاية كل منها، بتقديم تقرير عما أحرز من تقدم في تنفيذه باستخدام معايير ومؤشرات قابلة للقياس يتم ضبطها في ضوء أهداف وغايات برنامج العمل وإلى المشاركة الكاملة في استعراضات برنامج العمل على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

"14 - ***تؤكد أيضا*** الأهمية الحاسمة لتكامل وتنسيق عمليات المتابعة والرصد والإبلاغ من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

"15 - ***تطلب*** في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يكفل، على مستوى الأمانة العامة، التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة تيسيرا للتنفيذ المنسق لبرنامج العمل، وكذلك الاتساق في متابعته ورصده واستعراضه على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، بطرق منها آليات التنسيق التي من قبيل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومجموعة الأمم المتحدة

الإنمائية، واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛

''16 - ***تكرر دعوتها*** أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة إلى أن تقدم الدعم الكامل إلى مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأن تتعاون معه؛

''17 - ***تكرر طلبها*** إلى الأمين العام أن يأخذ أقل البلدان نموا في الاعتبار في كل تقاريره في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات من أجل ضمان رصد التنمية فيها في سياق أعم والحيلولة دون زيادة تهميشها في الاقتصاد العالمي؛

''18 - ***تعرب عن قلقها*** إزاء عدم كفاية الموارد الموجودة في الصندوق الاستئماني المنشأ من أجل مشاركة أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ برنامج العمل؛

''19 - ***تؤكد من جديد*** الأهمية البالغة لمشاركة ممثلين حكوميين من أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ برنامج العمل، وتطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد أن يتخذ التدابير المناسبة لكفالة تمويل مشاركة ممثلين اثنين من كل بلد من أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي لتنفيذ برنامج العمل، وذلك من الميزانية العادية للأمم المتحدة؛

''20 - ***تقرر*** عقد مؤتمر رابع للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نموا قرب نهاية العقد الحالي، وفقا للفقرة 114 من برنامج العمل، من أجل إجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج العمل والبت في الإجراءات اللاحقة، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء إلى النظر في استضافة ذلك المؤتمر؛

''21 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير المناسبة لتنفيذ استراتيجية الدعوة؛

''22 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا سنويا تحليليا وعملي المنحى عن مواصلة تنفيذ برنامج العمل، ***وتكرر طلبها*** إليه أن يوفر الموارد الكافية لإعداد ذلك التقرير، في حدود الموارد المتاحة''.

3 - وكان معروضا على اللجنة في جلستها 33، المعقودة في 7 كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار بعنوان ''مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان

نموا" (A/C.2/62/L.58) مقدم من مقررة اللجنة، استنادا إلى مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/62/L.24.

4 - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

5 - وفي الجلسة ذاتها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/62/L.58 (انظر الفقرة 8).

6 - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانات ممثلو باكستان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين)، والبرتغال (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وألبانيا والبوسنة والهرسك وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية وكرواتيا؛ فضلا عن أرمينيا وأوكرانيا ومولدوفا)؛ وبنغلاديش (باسم مجموعة أقل البلدان نموا) وصربيا (انظر A/C.2/62/SR.33).

7 - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/62/L.58، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/62/L.24 بسحبه (انظر A/C.2/62/SR.33).

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

8 - توصي الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي:

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان بروكسل[1] وبرنامج عمل العقد 2001-2010 لصالح أقل البلدان نموا[2]،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[3]، وبخاصة الفقرة 15 منه، التي تعهد فيها رؤساء الدول والحكومات بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها 270/57 باء المؤرخ 23 حزيران/يونيه 2003 بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005[4]،

(1) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(2) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(3) انظر القرار 2/55.

وإذ تشير أيضا إلى قراريها 211/61 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2006 و 1/61 المؤرخ 19 أيلول/سبتمبر 2006،

وإذ تعيد تأكيد قرارها 265/60 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2006 بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2004 بشأن موضوع ''تعبئة الموارد والبيئة المؤاتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد 2001-2010 لصالح أقل البلدان نموا''[5]،

وإذ تحيط علما أيضا بإعلان اسطنبول بشأن أقل البلدان نموا: حان وقت العمل[6]، الذي اعتُمِد في المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا المعقود في اسطنبول يومي 9 و 10 تموز/يوليه 2007 وكان موضوعه ''جعل العولمة تعمل لصالح أقل البلدان نموا''،

وإذ تؤكد من جديد أن برنامج العمل يشكل إطار عمل أساسيا لإقامة شراكة عالمية قوية تهدف إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد 2001-2010 لصالح أقل البلدان نموا[7]؛

2 - ***تحيط علما أيضا*** بتقرير الأمين العام عن استراتيجية الدعوة بشأن التنفيذ الفعال وفي حينه لبرنامج عمل العقد 2001-2010 لصالح أقل البلدان نموا[8]؛

3 - ***ترحب*** بالمساهمات المقدمة خلال التحضير لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد 2001-2010 لصالح أقل البلدان نموا[2]، بما في ذلك إعداد استراتيجية كوتونو لمواصلة تنفيذ برنامج عمل العقد 2001-

---

(4) انظر القرار 1/60.

(5) انظر *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم 3* (A/59/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة 49.

(6) A/62/216، المرفق.

(7) A/62/79-E/2007/63 و Corr.1.

(8) A/62/322.

2010 لصالح أقل البلدان نمواً[9] بوصفها مبادرة تمسك بزمامها وتقودها أقل البلدان نمواً؛

4 - ***تعيد تأكيد التزامها*** بالإعلان[10] الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل، والذي التزموا فيه من جديد بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً عن طريق إحراز تقدم في بلوغ الأهداف المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق السلام والتنمية؛

5 - ***لا يزال يساورها القلق*** إزاء التقدم غير الكافي والمتفاوت الذي أُحرز في تنفيذ برنامج العمل وتؤكد ضرورة معالجة مواطن الضعف في تنفيذه، ضمن نطاق الإطار الزمني الذي حدده هذا البرنامج، وكذلك معالجة استمرار هشاشة الوضع الاجتماعي والاقتصادي في بعض أقل البلدان نمواً من خلال الالتزام بشكل راسخ بمقاصد برنامج العمل وأهدافه وغاياته؛

6 - ***ترحب*** باستمرار الكثير من أقل البلدان نمواً في تحقيق التقدم الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى اقتراب عدد منها من المستوى الذي يؤهلها لأن تُرفَع من قائمة أقل البلدان نمواً؛

7 - ***تؤكد*** أنّ من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بفعالية في أقل البلدان نمواً عن طريق الوفاء، في الوقت المناسب على وجه الخصوص، بالالتزامات السبعة لبرنامج العمل؛

8 - ***تؤكد من جديد*** أن إحراز تقدم في تنفيذ برنامج العمل سيتطلب التنفيذ الفعال للسياسات والأولويات الوطنية من أجل النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً، وكذلك إقامة شراكة قوية وملتزم بها بين تلك البلدان وشركائها في التنمية؛

9 - ***تشدد*** على أنّ أقل البلدان نمواً وشركاءها في التنمية يتعين عليها، من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل، الاسترشاد بنهج متكامل، وبشراكة حقيقية أوسع نطاقاً، وبمبدأ تولي البلدان لزمام أمورها بنفسها، ومراعاة اعتبارات السوق، واتخاذ إجراءات عملية المنحى تشمل ما يلي:

(أ) وضع إطار للسياسة العامة يكون محوره الإنسان؛

(ب) كفالة قيام حكم رشيد على الصعيدين الوطني والدولي باعتباره أمراً لا بد منه لتنفيذ الالتزامات الواردة في برنامج العمل؛

(9) A/61/117، المرفق الأول.

(10) انظر القرار 1/61.

(ج) بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛

(د) بناء القدرات الإنتاجية بما يجعل العولمة تعمل لصالح أقل البلدان نموا؛

(هـ) تعزيز دور التجارة في التنمية؛

(و) تقليل أسباب الضعف وحماية البيئة؛

(ز) حشد الموارد المالية؛

10 - ***تحث*** أقل البلدان نموا على تعزيز تنفيذ برنامج العمل عن طريق أطرها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيثما توجد؛

11 - ***تحث*** الشركاء في التنمية على أن ينفذوا التزاماتهم في برنامج عمل بروكسل تنفيذا كاملا وفي الوقت المناسب، وأن يبذل كل منهم قصارى جهده لمواصلة زيادة دعمهم المالي والتقني لتنفيذ هذا البرنامج؛

12 - ***تحث أيضا*** الشركاء في التنمية على مواصلة دعم الجهود التي تبذلها البلدان التي تُرفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نموا من أجل مؤازرتها بشكل أفضل لترفع مستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي، ودعم عملية التنمية فيها وتفادي تعطيلها، بما في ذلك ضمن إطار الاستراتيجية الانتقالية المرنة؛

13 - ***تشجع*** نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين ومؤسسات بريتون وودز والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وسائر الشركاء في التنمية على مساعدة أقل البلدان نموا في تحويل أهداف برنامج العمل وغاياته إلى إجراءات محددة في ضوء الأولويات الإنمائية الوطنية لتلك البلدان؛

14 - ***تدعو*** المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف التي لم تقم بعد بإدماج تنفيذ إعلان بروكسل[1] وبرنامج العمل في صلب برامج عملها وعملياتها الحكومية الدولية، و لم تقم بعد، في إطار ولاية كل منها، ببرمجة متعددة السنوات لإجراءات تكون في صالح أقل البلدان نموا، إلى القيام بذلك؛

15 - ***تؤكد*** الحاجة إلى أن يجري، في سياق الاستعراضات العالمية السنوية، على النحو المتوخى في برنامج العمل، تقييم تنفيذ برنامج العمل في كل قطاع على حدة، وتدعو، في هذا الصدد، منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية ذات الصلة إلى القيام، وفقا لولاية كل منها، بتقديم تقرير عما أحرز من تقدم في تنفيذه باستخدام معايير ومؤشرات قابلة للقياس يتم ضبطها في ضوء أهداف وغايات برنامج العمل وإلى المشاركة الكاملة في استعراضات برنامج العمل على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

16 - ***تؤكد أيضا*** الأهمية الحاسمة لتكامل وتنسيق عمليات المتابعة والرصد والإبلاغ من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

17 - ***تطلب*** في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يكفل، على مستوى الأمانة العامة، التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة تيسيرا للتنفيذ المنسق لبرنامج العمل، وكذلك الاتساق في متابعته ورصده واستعراضه على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، بطرق منها آليات التنسيق التي من قبيل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛

18 - ***تكرر دعوتها*** أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة إلى أن تقدم الدعم الكامل إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأن تتعاون معه؛

19 - ***تكرر طلبها*** إلى الأمين العام أن يأخذ أقل البلدان نموا في الاعتبار في كل التقارير ذات الصلة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات من أجل كفالة متابعة التنمية في تلك البلدان ضمن إطار السياق الأعم للاقتصاد العالمي والمساهمة في الحيلولة دون زيادة تهميشها؛

20 - ***تعرب عن قلقها*** إزاء عدم كفاية الموارد الموجودة في الصندوق الاستئماني المنشأ من أجل مشاركة أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ برنامج العمل؛

21 - ***تؤكد من جديد*** الأهمية البالغة لمشاركة ممثلين حكوميين من أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ برنامج العمل، وتعرب في هذا الصدد عن تقديرها العميق للبلدان التي قدّمت تبرعات للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه الأمين العام لهذا الغرض، وتدعو البلدان المانحة إلى مواصلة دعم مشاركة ممثلين اثنين من كل بلد من أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي لتنفيذ برنامج العمل، بسبل منها الإسهام في ذلك الصندوق الاستئماني الخاص على نحو كاف وسريع، وتطلب إلى الأمين العام تكثيف جهوده لحشد الموارد اللازمة ليتوفر في الصندوق الاستئماني ما يكفي من الموارد؛

22 - ***تشير*** إلى الفقرة 114 من برنامج العمل المتعلقة بعقد مؤتمر رابع للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نموا قرب نهاية العقد الحالي، وتطلب إلى الأمين العام

في هذا الصدد إعداد مذكرة أثناء الدورة الثانية والستين للجمعية العامة يعرض فيها طرائق عقد هذا المؤتمر، بما في ذلك عملية التحضير له، وفي هذا الصدد أيضا تدعو الدول الأعضاء إلى النظر في استضافة ذلك المؤتمر؛

23 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير المناسبة لتنفيذ استراتيجية الدعوة[8] بالتنسيق مع جميع أصحاب الشأن المعنيين؛

24 - ***تطلب أيضا*** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا سنويا تحليليا وعملي المنحى عن مواصلة تنفيذ برنامج العمل، وأن يوفر الموارد الكافية لإعداد ذلك التقرير، في حدود الموارد المتاحة.